حول الاقتراض الخارجي: أين أصدقاء تونس؟

النقاط الرئيسية :

- أثناء المؤتمر الدولي "تونس 2020"، وعد أصدقاء تونس وشركاؤها مبلغ قيمته 34 مليار دينار لفائدة تونس بحلول عام 2020
- لم يسجل أي دعم ميزانية ثنائي أو متعدد الأطراف في خزائن الدولة حتى موفى شهر جويلية 2017.
- للتذكير، دعم الميزانية هو قرض يتم تحويله مباشرة إلى الخزينة من قبل الدائنين الثنائيين أو متعددي الأطراف.
- اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لسد نقص الدعم المالي الذي وعد به شركائها.

العنوان : القروض الخارجية في تونس - جويلية 2017: القروض المتوقعة مقابل القروض المحققة

إنتاج: المرصد التونسي الاقتصاد
المصادر: وزارة المالية: نشريّة الدين العمومي - جويلية 2017

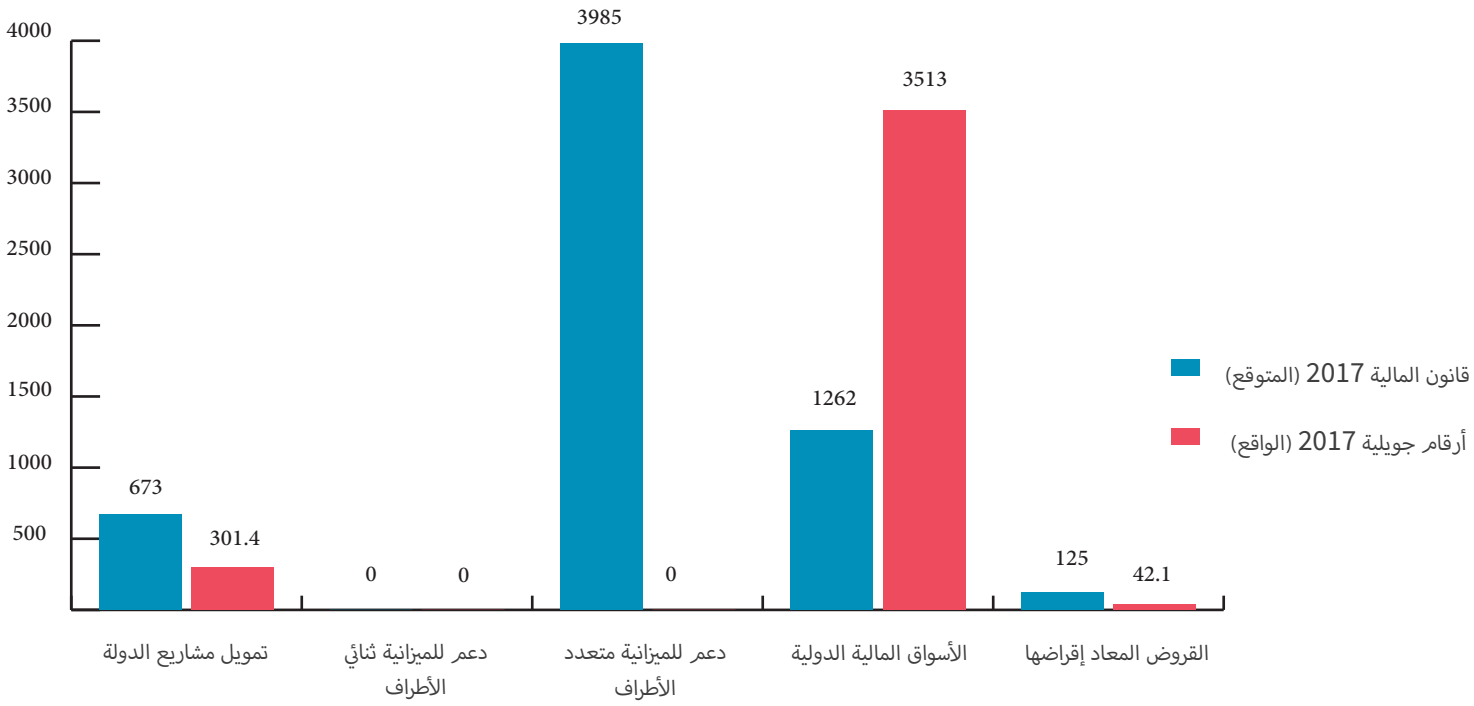

التعليق :

إثر مؤتمر "تونس 2020" الذي كان من المفترض أن يعيد الثقة إلى شركاء تونس وأصدقاءها، أجمع كل من وسائل الإعلام التونسية والمراقبين والسلطات على الإشارة إلى هذا المنعطف التاريخي الذي اقترن بنتيجة غير متوقعة ألا وهي التزام بقيمة 34 مليار دينار بحلول 2020. ومع ذلك، بعد اجتماعي المتابعة مع رعاة هذا المؤتمر (قطر وفرنسا والبنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار) في ماي وسبتمبر 2017، كان وزير الخارجية متكتما جدا حول التطبيق العملي لهذا المؤتمر. ولأسباب مجهولة، وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن وزارة المالية والتي يعود تاريخها إلى جويلية 2017، لم يسجل أي دعم ثنائي الأطراف في خزائن الدولة حتى ذلك التاريخ. والأسوأ من ذلك، في حين أن الحكومة كانت تخطط لاقتراض ما يناهز 4 مليارات دينار كدعم متعدد الأطراف للميزانية (من المؤسسات المالية الدولية)، كانت خزائن الدولة لا تزال فارغة في نهاية جويلية 2017. وكما يبينه الرسم، اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية عن طريق قرضين رئيسيين يتمثلان في: قرض بقيمة 850 مليون يورو من الأسواق المالية الدولية وقرض بقيمة 998 مليون دولار من قطر، استخدم نصفه لتسديد القرض القطري السابق الذي كانت تونس قد تخلفت عن تسديده. وبما أنه سبق تحويل هذين القرضين إلى خزائن الدولة بالكامل، فقد فقدت تونس إمكانية المناورة تجاه مقرضيها. أين أصدقاء تونس؟ هل بإمكاننا إعتبار ذلك كمقاومة لشروط الإصلاحات المطلوبة نظير القروض المخطط لها؟

الكاتب : شفيق بن روين | **البريد الإلكتروني:** Chafik.benrouine@economie-tunisie.org